

كتاب الرحبية في الفقه المختار

محمد الرحبي

٢١٦٤

ب . م

بغية الباحث، تأليف ابن المتقنة، محمد

ابن علي - ٥٧٧ هـ . بخط عبد الله

ابن عبد الرحمن النوى سنة ٨٥١ هـ .

٧ ق ١٥ س ١٨ × ٢٥ ر ١٢ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ حسن، طبع

١١٥٧

الاعلام ٧ : ١٦٦ الا زهرية ٢ : ٦٦٠

١ - الفرائض، الفقه الاسلامي واصوله .

أ - المؤلف . ب - الناسخ . ج - تاريخ

النسخ . الرحبية .

مكتبة جامعة اليرموك - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: **الرحبية في الفرائض** الرقم: **١١٥٧**
اسم المؤلف: **أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسين** الفرض
تاريخ النسخ: **٨٥١ هـ**
عدد الأوراق: **٧٩** القياس **١٨٨**
ملاحظات: **فرائض** **٢١٦**

ر. ر. ر.

كتاب الرحيمة في الفرائض

تأليف الشيخ الإمام العالم العارف

وحيد عمره وفريده

دهره ابو

عبد الله

محمد بن

علي

الحسيني

الرجبي

القرضي

نعمه

الله

برحمته

واسكنه

وسيع حسنه

حسنه

طالعتا وشرعتا في عفتها
مستعينا بالله عز وجل
التي هي في اول المسلمين
التي انطقوا الله
بها على الله ووفقه
الذي في ١٠٤٥ هـ
اوسطا

طالب

عبد الله

محمد بن

ماكها لوند

المعاد

من الحاج

وكرمه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 أَوَّلُ مَا نَسْتَفِيحُ الْمَقَالَاهُ بِذِكْرِ مُحَمَّدٍ رَبِّنَا تَعَالَى
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ خَمْدًا يَهْجَلُو عَنْ الْقُلُوبِ الْعَمَى
 ثُمَّ الصَّلَاةُ تَعْدُو وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّ دِينِنَا الْإِسْلَامِ
 مُحَمَّدٍ خَاتَمِ رُسُلِ رَبِّنَا وَآلِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَصَحْبِهِ
 وَلَسَّالُ اللَّهِ لَنَا الْإِعَانَةُ فِيمَا نُوَاخِشُ مِنَ الْإِيمَانِ
 عَنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ زَيْدِ الْفَرُجِيِّ إِذْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَفِيِّ
 إِعْلَانًا بِالْعِلْمِ خَيْرٌ مِمَّا سَحَى فِيهِ وَأَوَّلَى مَالِهِ الْعَبْدُ دُعَى
 وَإِنَّ هَذَا الْعِلْمَ مَحْضُورٌ بِهِ قَدْ شَاعَ فِيهِ عِنْدَ كُلِّ الْعُلَمَاءِ
 أَنَّهُ أَوَّلُ عِلْمٍ نَفَقَدُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى لَا يَكَادُ يُوجَدُ
 وَإِنَّ زَيْدًا خَصَّ لَا مَحَالَةَ بِمَا خَبَاهُ خَاتَمُ الرِّسَالَةِ
 مِنْ قَوْلِهِ فِي فَضْلِهِ مُنِيبَهَا أَفْرَضَكُمْ زَيْدًا وَنَاهِيَكُمْ بِهَا
 فَكَانَ أَوَّلَى بِاتِّسَاعِ النَّابِغِيِّ لَا يَسِيْمَا وَقَدْ خَافَ الشَّافِعِيُّ
 فَهَذَا فِيهِ الْقَوْلُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مَبْرَأً عَنْ وَصْمَةِ الْإِلْخَارِ
بَابُ مَا يَبْدَأُ مِنَ التَّرِكَةِ

باب اسباب

يَبْدَأُ مِنَ التَّرِكَةِ حَقُّ الْكَفْرِ وَمَوْنُهُ خُتَابُهَا وَبَدَأَ
 ثُمَّ الدُّيُونُ وَالْوَصَايَا جَمْعًا وَمَنْ يَرِثُ مِنْ بَعْدِهِ هَذَا
بَابُ اسْبَابِ مِيرَاتِ الْمِيرَاتِ
 اسْبَابُ مِيرَاتِ الْوَرَى ثَلَاثَةٌ كُلُّ يَفْعَلُ رِبَّةَ الْوَرَاثَةِ
 وَهِيَ نِكَاحٌ وَوَلَاؤُ نَسَبٍ مَا بَعْدَهُنَّ الْمَوَارِثُ سَبَبٌ
 وَيُتِمَّنُ الشَّخْصَ مِنَ الْمِيرَاتِ وَاحِدَةٌ مِنْ عِلَلِ ثَلَاثِ
 رِقَاقٍ وَقَدْ وَاحْتِلَافٍ دِيُونٍ فَافْهَمْ فَلَيْسَ الشُّكُّ كَالْيَقِينِ
بَابُ الْوَارِثَةِ
 وَالْوَارِثُونَ فِي الرِّجَالِ عَشْرَةٌ أَسْمَاءُ وَهُمْ مَعْرُوقَةٌ مُشْتَرِكَةٌ
 الْأَنْثَى وَأَنْثَى الْأَنْثَى مِمَّا نَزَلَا وَالْأَبُ وَالْحَدْلَةُ وَأَبْنُ عَلَا
 وَالْأَخُ مِنْ أَيْ الْجِهَاتِ كَانَا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ الْقُرْآنَ
 وَابْنُ الْأَخِ الْمُدِّي إِلَيْهِ بِالْأَبِ فَاسْمِعْ مَقَالِي لَيْسَ بِالْعَزَبِ
 وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ مِنْ أَبِيهِ فَاشْكُرْ لَذِي الْإِنْفَارِ وَالنَّبِيَّةِ
 وَالزَّوْجُ وَالْمُغْنَى ذُو الْوَلَاةِ فَجُمْلَةُ الذُّكُورِ هَذَا وَلَا
 وَالْوَارِثَاتُ فِي النِّسَاءِ سَبْعٌ لَمْ يُخْطِ أَنْتِ غَيْرُهُنَّ الشَّرْعُ

بنت وبنيت ابن وامر متنفقة **هـ** وبنوة وزوجة ومعتقة
والأخت من أي الجهات كانت **هـ** فهذه عدتها قد بان

باب الفروض المقدرة

واعلم بان الإرث نوعان هما **هـ** فرض وتخصيب على ما قسمنا
فالفرض في نص الكتاب **هـ** لا فرض في الإرث سواء بالنسبة
نصف وربع ثم نصف الربع **هـ** والثالث والسادس نص الشرع
والثلثان وهما النكاح **هـ** فاحفظ فكل حافظ إمام

باب النصف

فالنصف فرض خمسة أفراد **هـ** الزوج والأخت من الأولاد
وبنت الابن عند نفقة البنت **هـ** والأخت في مذهب كل مفتي
وتجدها الأخت التي من الأب **هـ** عند انفراقهن عن معصب

باب الربع

والربع فرض الزوج إن كان معه **هـ** من ولد الزوجة من فدية
وهو لكل زوجة أو أكثر **هـ** مع عدم الأولاد فيما قدرا
وذكر أولاد البنين يعتمد **هـ** حيث اعتمد بالقول في ذكر الأولاد

باب التثنية

والثنية للزوجة والزوجة **هـ** مع البنين أو مع البنات
أو مع أولاد البنين فاعلم **هـ** ولا تظن الجمع شرطا فافهم

باب الثلثان

والثلثان للبنات بجمعا **هـ** ما زاد عن واحدة قسمها
وهو كذا كلبات الابن **هـ** فكن لفهم العلم في الدهن **هـ** فافهم
ونعول الاختين فما يزيد **هـ** قضى به الأحرار والعبيد
هذا إذا كن لأم وأب **هـ** أولاد فاعمل بهذا نصيب

باب الثلث

والثلث فرض الأم حيث لأولاد **هـ** ولأمن الأخوة جمع ذو عدد
كثرت أو ثنتين أو ثلاث **هـ** حكم الذكور فيه كالأناث
ولا ابن ابن معها أو بنته **هـ** ففرضها الثلث كما بينته
وإن يكن زوج وأم وأب **هـ** فثلث ما يبقى لها من ثلث
وهكذا مع زوجة فصاعدا **هـ** فلا تكن عن العلوم قاعدا
وهو للاثنتين أو اثنتين **هـ** من ولد الأم بخير من

باب التثنية

الدهن

البنا

وال

وَهَكَذَا إِنْ كَثُرَ الْأَوْزَادُ وَهَذَا هُمْ فِي مَا سِوَاهُ زَادُ
وَتَسْتَوِي الْإِنَاثُ وَالذَّكَورُ فِيهِ كَمَا قَدْ أَوْضَحَ الْمُسْطَوْدُ
بَابُ السُّدُسِ
وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ مِنَ الْعَدَدِ أَبٌ وَأُمٌّ ثُمَّ بَنَاتُ ابْنٍ وَوَحْدُ
وَالْأُخْتُ بِنْتُ الْأَبِ ثُمَّ الْجَدَّةُ وَوَلَدُ الْأُمِّ تَمَامُ الْعَدَّةِ
فَالْأَبُ يَسْتَحِقُّهُ مَعَ الْوَلَدِ وَهَكَذَا الْأُمُّ تَبْتَدِلُ الصِّمَّةَ
وَهَكَذَا مَعَ وَلَدِ الذَّيِّ مَا زَالَ يَقْضُو إِثْرَهُ وَتَحْتَرِي
وَهَوْلَهَا أَيْضًا مَعَ الْأَبْنَاءِ مِنْ إِخْوَةِ الْمَيِّتِ فَقَسَّ هَادِثُ
وَالْحَدُّ مِثْلُ الْأَبِ عِنْدَ فَقْدِهِ فِي حَوْرٍ مَا بَصُلْبُهُ وَمَدَّةُ
إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِخْوَةٌ لِكُونِهِمْ فِي الْقُرْبِ وَهِيَ أَيْسَرُ
أَوْ أَبَوَيْنِ مَعَهُمَا زَوْجٌ وَرِثَتْ فَلَا أَمْرَ لِلثَّلَاثِ مَعَ الْحَدِّ ثَرَتْ
وَهَكَذَا النَّسَبُ شَبِيهًا بِالْأَبِ فِي زَوْجَةِ الْمَيِّتِ وَأُمُّ وَأَبِ
وَحُكْمُهُمْ وَحُكْمُهُ سَكَتِي مَكْمَلُ الْبَيَانِ فِي الْخَالَاتِ
وَبِنْتُ الْإِبْنِ تَأْخُذُ السُّدُسَ إِذَا كَانَتْ مَعَ الْبَنَاتِ مِثْلًا لِحَدِّهَا
وَهَكَذَا الْأُخْتُ مَعَ الْأَخْتِ الَّتِي بِالْأَبَوَيْنِ يَا أَخِي أَذَلَّتْ

ميراث الجدات

وَالسُّدُسُ فَرَضُ جَدَّةٍ فِي النَّسَبِ وَاحِدَةٌ كَانَتْ لِأُمِّ وَأَبِ
وَإِنْ تَسَاوَى نَسَبُ الْجَدَّاتِ وَعَنْ كُلِّ هُنَّ وَارِثَاتُ
وَالسُّدُسُ يَلْتَمِسُ بِالنِّسْبَةِ فِي الْقِسْمَةِ الْخَادِلَةُ الْمَضِيَّةُ
وَإِنْ تَكُنْ قُرْبَى لِأُمِّ حَبِيبَتِ أُمِّ أَبِي بَعْدَ أَوْسَدَسَ سَلَبَتْ
وَإِنْ تَكُنْ بِالْعَكْسِ فَالْقَوْلَانِ فِي كَيْتِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْصُوصَاتُ
لَا يَسْقُطُ الْبُعْدُ أَعْلَى الصَّحِيحِ وَانْقِصُوا الْجَدَّ عَلَى الصَّحِيحِ
وَكُلٌّ مِنْ أَذَلَّتْ بَغِيرَ وَارِثٍ فَهَذَا حَاطَ مِنْ الْمَوَارِثِ
وَلَسَقَطُ الْبُعْدِ بِذَاتِ الْقُرْبِ فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِيِّ فَقُلْ
وَقَدْ تَنَاهَتْ قِسْمَةُ الْفَرُوضِ مِنْ غَيْرِ إِنْشِكَالٍ وَلَا غَمْرٍ

بَابُ التَّعْصِيبِ

وَحَقٌّ أَنْ تُشْرَعَ فِي التَّعْصِيبِ بِكُلِّ قَوْلٍ مُؤَجَّرٍ مُصِيبٍ
فَكُلٌّ مِنْ آخِرِ كُلِّ الْمَالِ مِنَ الْفَرَائِثِ أَوْ الْمَوَالِ
أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْغَرَضِ لَهُ فَهُوَ أَخُو الْعَصُوبَةِ الْمُفَضَّلَةُ
كَالْأَبِ وَالْحَدُّ وَحْدُ الْحَدِّ وَالْإِبْنُ عِنْدَ قُرْبِهِ وَالْبُعْدُ
وَالْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ وَالْأَعْمَامُ وَالسُّبُحُ الْمُعْتَقُونَ فِي الْإِنْعَامِ

السُّدُسُ
وَلَدُ الْأُمِّ نَسَبًا
وَالشَّرْطُ
أَفْرَادُهُ لَا
تَنْفَسِي
الْأَبِ

النَّسَبُ
بَعْدُ

بَيْنَ

وهكذا أبوه جميعا، فكن لما أذكره سمع
وما لذي النعدي مع القربى في الأرض من حظ ولا نصيب
والأخ والأخت والأخت والأخت، أولي من المذلي بشر النسب
والأخ والأخت مع الإماء، يعصيانهم في الميراث
والأخوات إن تكن بنات، فهن معهن معصيات
وليس في النساظر أعصية، إلا التي منت بحقوق الرقبة

باب الجواب عن الميراث، بالأب في أخواله الثلاث
وهذا ابن الابن بالابن فلا، تبع عن الحكم الصحيح معجلا
وتسقط الحداث من كل جهة، بالأم وأهله وقس ما أشبهه
وتسقط الأخوة بالنسب، وبالأب الأدنى كمار وبنات
أولادي البنين كيف كانوا، سببان فيه الجمع والوحدان
وتفضل ابن الأم بالاستقاط، بالجد وأهله على احتياط
وبالبنات وبنات الابن، فكن لحفظ العلم جد امتق
ثم بنات الابن يسقط مني، عاز البنات الثلاثين باقي

إلا إذا عصيها الذكر، من ولد الابن على ما ذكرنا
ومنه لن الأخوات اللاتي، يذلين بالقرب من الجهات
إذا أخذن قرضهن وأقبا، أسقطن أولاد الأب البواكيا
وإن يكن أخ لهن حاضرا، عصيها باطنا وظاهرا
وليس بابن الأخ بالمعص، من مثله أو فوقه في النسب
وإن أخذ زوجا وأما ورناء، وأخوة للأم حازوا الثلثا
وأخوة أيضا للأم وأب، واستغرق المال بقرض النصيب
فاجعلهم كلهم لا، وأخسب أباهم حرجا في اليم

واقسم على الأخوة ثلث التركة، فهذه المسئلة المشتركة
والآن تلبيدي بما أزدنا، فالجد والأخوة أو وعدنا
فالقحوم ما أقول السمعاء، واجمع خواشي الكلمات جمعا
واعلم بأن الجد وأحوال، أنبيك عنهن على التوالي
يقاسم الأخوة فهن إذا، لم نجد القسم عليه بالأدأ
إن لم يكن هناك ذو سهام، فافزع بإيضاحي عن استيفام
قارة ياخذ ثلثا كاملا، إن كان بالقسمة عنه نازلا



في نسخة أخرى

وَنَارَةٌ بِأُخْدُثِ الْبَاقِي **ع** بَعْدَ ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْأَرْزَاقِ
هَذَا إِذَا مَا كَانَتْ الْقَاسِمَةُ **ع** تَنْقُصُ عَنْ ذَلِكَ بِالْمُزَاحِمَةِ
وَنَارَةٌ بِأُخْدُثِ سُدُسِ الْمَالِ **ع** وَلَيْسَ عَنْهُ نَارٌ لِأَنْحَالِ **ع**
وَهُوَ مَعَ الْإِنَاثِ عِنْدَ الْقِسْمِ **ع** مِثْلُ أَخٍ فِي سَهْمِهِ وَالْحُكْمُ
وَاحِسِبْ بَنِي الْأَبِ ذَوِي الْأَعْدَاءِ **ع** وَأَرْضُ بَنِي الْأُمِّ مَعَ الْأَجْدَادِ
وَالْحُكْمُ عَلَى الْإِخْوَةِ بَعْدَ الْعَدِّ **ع** حُكْمٌ فِيهِمْ عِنْدَ فَقْدِ الْخَلِّ
وَالْأُخْتُ لَا قَرْضُ مَعَ الْخَدْلِهَا **ع** فِيمَا عَدَّ امْسَلَةً كَمَلَهَا
زَوْجٌ وَأُمٌّ وَهِيَ بِنَاتُهَا **ع** فَافْهَمْ فَخَيْرَ أُمِّهِ عِلَامُهَا
تُحَرِّفُ بِأَصَاحِ الْأَكْدَرِيَّةِ **ع** وَهِيَ بَارٌّ تَحْقِظُهَا حَرْبَةٌ
فَيَقْرَضُ النِّصْفَ لَهَا وَالسُّدُسَ لَهُ **ع** حَتَّى تَحُولَ بِالْفُرُوضِ الْخَمْلَةُ
فَرَبِّتُودَ أَنْ إِلَى الْقَاسِمَةِ **ع** كَيْمَا مَضَى فَاحْقُظْهُ وَاشْكُرْ بَاطِلَهُ
وَأَنْ تَرُدَّ مَحْرُفَةُ الْحِسَابِ **ع** لَتَنْتَهِيَ قَبْلَهُ إِلَى الصَّوَابِ
وَتُحَرِّفُ الْقِسْمَةَ وَالنِّفْصِلَةَ **ع** وَتَعْلَمُ التَّصْحِيحَ وَالْأَصُولَ
فَاسْتَخْرِجِ الْأَصُولَ فِي الْمَسَائِلِ **ع** وَلَا تَكُنْ عَنْ حَقِيقَتِهَا بَدَاهِلَ
وَهِيَ إِذَا قُضِيَ فِيهَا الْعَوْلُ **ع** ثَلَاثَةٌ يَدْخُلُ فِيهَا الْعَوْلُ

عند

فأعلم

تتبع

الاصول

وبعد

فانسخ

انتظام

وَتَحْرُهَا أَرْبَعَةٌ يَمَامُ **ع** لَا عَوْلَ بَعْدَ وَهَؤُلَاءِ ائْتِلَامُ
فَالسُّدُسُ رُبْعُ السُّدُسِ **ع** وَالثَّلَاثُ وَالرُّبْعُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ
وَالثَّمْنُ أَنْ مِمَّ إِلَيْهِ السُّدُسُ **ع** فَاصِلُهُ الصَّادُ وَفِيهِ الْخَدْسُ
أَرْبَعَةٌ يَتْبَعُهَا عَشْرُونَ **ع** بِحَرْفِهَا الْحَسَابُ أَجْمَعُونَ
فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَصُولُ **ع** أَنْ كَثُرَتْ قُرُوضُهَا تَحُولُ
فَتَبْلُغُ السِّتَةَ عَقْدَ الْحَشْرَةِ **ع** فِي صُورَةٍ مَعْرُوفَةٍ مُشْتَهَرَةٍ
وَتَلْحَقُ الَّتِي تَلِيهَا فِي الْأَثَرِ **ع** فِي الْعَوْلِ أَفْرَادًا إِلَى سَبْعِ عَشَرَ
وَالْعَدْدُ الثَّلَاثُ قَدْ يَحُولُ **ع** بِتَمِيمِهِ فَأَعْمَلْ بِهَا أَقُولُ
وَالنِّصْفُ وَالْبَاقِي وَالنِّصْفَانِ **ع** أَصْلُهَا فِي حُكْمِهَا اثْنَانِ
وَالثَّلَاثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ يَكُونُ **ع** وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مُشْتَمِلُونَ
وَالثَّمْنُ أَنْ كَانَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ **ع** فَهَذِهِ أَصُولُ ثَلَاثِ الْإِنْسَانِ
لَا يَدْخُلُ الْعَوْلُ عَلَيْهَا فَأَعْلَمْ **ع** ثُمَّ اسْلُكِ التَّصْحِيحَ فِيهَا تَسْلِمُ
وَأَنْ تَكُنْ مِنْ أَصْلِهَا يَصَحُّ **ع** فَتَرْكُ تَطْوِيلِ الْحَسَابِ
فَاعْطِ كَلَامَهُ مِنْ أَصْلِهَا مُكْمَلًا أَوْ عَابِدًا مِنْ عَدْلِهَا
وَأَنْ تَرَى السَّهْلَ لَيْسَتْ تَنْقَسِمُ **ع** عَلَى ذَوِي الْمِيرَاثِ تَابِعْ مَا رَسَمَ

فأعلم
الاصول
الثانية



باب المناسبات

وَأَسْلَكَ طَرِيقَ الْإِخْتِصَارِ فِي الْعَمَلِ بِالْوُفْقِ وَالضَّرْبِ بِجَانِبَيْهِ
وَأَرَادَ إِلَى الْوُفْقِ الَّذِي يُوَافِقُ وَأَضْرِبُهُ فِي الْأَصْلِ فَأَنْتَ الْحَادِثُ
إِنْ كَانَ جُلُوسًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ فَاحْفَظْ وَدَعْ عِنْدَ الْعَدْلِ وَالْمِرَّةِ
وَأَنْ تَرَى الْكَسْرَ عَلَى أَجْنَاسٍ فَإِنَّهَا فِي الْحُكْمِ عِنْدَ النَّاسِ
تُخَصَّرُ فِي أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ يَعْرِفُهَا الْمَاهِرُ فِي الْأَحْكَامِ
مِمَّا تَلِي مِنْ بَعْدِهِ مُنَاسِبٌ وَبَعْدَهُ مُوَافِقٌ مُصَابِحٌ
وَالرَّابِعُ الْمُنَابِئُ الْمُخَالَفُ يَذِيكَ عَنْ تَقْصِيلِهَا الْعَارِ
فَخُذْ مِنَ الْمُمَانِلِ وَاحِدًا وَخُذْ مِنَ الْمُنَاسِبِ الزَّائِدَ
وَأَضْرِبْ جَمِيعَ الْوُفُوقِ بِالْمُوَافِقِ وَأَسْلَكَ بِدَاكِ الْبَحْرِ الطَّرِيقَ
وَخُذْ جَمِيعَ الْعَدَدِ الْمُنَابِئِ وَأَضْرِبْهُ فِي الثَّانِي وَلَا يَدْرِي
فَدَاكَ جُزْءُ السَّهْمِ فَأَعْلَمْتَهُ وَاحِدًا هَدَيْتَ أَنْ يَضْلَعَهُ
وَأَضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ الَّذِي تَأْصِلُهُ وَأُخْصِرْ مَا أَنْصُرْ وَمُلْخَصًا
وَأَقْصِمْهُ فَاَلْقِمْهُ إِذَا صَحِيحٌ يَعْرِفُهُ الْأَعْمَى وَالْفَصِيحُ
فَهَذِهِ مِنَ الْحِسَابِ جَمَلٌ يَأْتِي عَلَى مِثَالِهَا الْعَمَلُ
مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا اعْتِسَافٍ فَأَنْتَ عِنْدَ بَيْنِ فَهَوَاكَ فِي

وَأَنْ يَمِيتَ أَخْرَجَ قَبْلَ الْفِشْمَةِ فَصَحَّ الْحِسَابُ وَأَعْرِفْ سَهْمَهُ
وَأَجْعَلْ لَهُ مِثْلَهُ أُخْرَى كَمَا فَدَيْتَ النَّصِيحَ فِيمَا قَدَّمَ مَا
وَأَنْظُرْ إِلَى الَّذِي يُوَافِقُ السَّهْمَ فِي هَذِهِ وَفَقَهَا نَهَامًا
وَأَضْرِبْهُ أَوْ جَمِيعَهَا فِي السَّابِقَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافِقَةً
وَكُلُّ سَهْمٍ فِي جَمِيعِ الثَّانِيَةِ تُضْرِبُ أَوْ فِي وَفَقَهَا عِلَانِيَةً
وَأَسْهَمُ الْآخَرِي فِي السَّهْمِ تُضْرِبُ أَوْ فِي وَفَقَهَا النَّهَامُ
فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُنَاسِبَةِ فَارْوَ بِهَا ذُرْوَةً فَضِلْ سَائِمَةً
وَأَنْ يَكُنْ فِي مَسْتَحَقِّ الْمَالِ حَتَّى يَصِحَّ بَيْنَ الْأَشْعَالِ
فَأَسْمِرْ عَلَى الْأَقْلِ وَالْبَقِيَّةِ لِحَظِّ الْفِشْمَةِ الْمُبِينِ
وَهَكَذَا حُصِرَ دَوَاتِ الْحَمَلِ يَنْتَبِهُ عَلَى الْبَقِيَّةِ وَالْأَقْلِ
وَأَنْ يَمِيتَ فَوْقَ بَهْدَمِ أَوْ غَرَفٍ أَفْعَادِ عَمَّ الْجَمِيعِ بِالْحَرَفِ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ خَالَ السَّابِقِ فَلَا تَوَرَّتْ بِأَقْفَامٍ بِأَقْفٍ
وَعَدَهُمْ كَانَتْهُمْ أَجَانِبُ فَهَذَا الرَّأْيُ السَّدِيدُ الصَّابِغُ
وَقَدْ آتَى الْقَوْلُ عَلَى مَا نَشِينَا مِنْ نَسِيَةِ الْمِيرَاتِ إِذْ نَشَأُ
عَلَى طَرِيقِ الرَّمْزِ وَالْإِشَارَةِ مُلْخَصًا بِأَوْجَزِ الْعِبَارَةِ



التفصيل
فإن تكن ليس
عليها تنقيح
فارجع إلى
الوقوف
قد حكم
رئيس

ميراث
المستأجر

ولا يشاء
أن يكون
المرء
مستأجر

فَمُحَمَّدٌ اللَّهُ عَلَى النَّامِ حَمْدٌ أَكْثَرُ أَمْرٍ فِي دَوَامٍ
وَنَسْأَلُكَ الْعَفْوَ عَنِ النَّقْصِ وَخَيْرَ مَا نَأْمُلُ فِي الْمَصِيرِ
وَعَفْرَ مَا كَانَ مِنَ الذَّنُوبِ وَيَسِّرْ مَا شَاءَ مِنَ الْعُيُوبِ
وَأَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالنَّسْبِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ
مُحَمَّدٍ رَحِمَ الْأَنْامَ الْعَاقِبِ وَالْأَلِ الْخَرْدَوِي الْمُنَاقِبِ
وَصَحْبِهِ الْأَفْضَلَ الْأَبْرَارِ الصَّفْوَةِ الْأَمَانِ الْإِحْسَانِ
فَمُحَمَّدٌ اللَّهُ وَعَوْنُهُ وَحَسَنُ تَوْفِيقِهِ

وَحَسَنُ تَوْفِيقِهِ

وَمَا كَانَ الْفَرَاغُ مِنْ لَيْسَ بِهَا نَهَارُ الْجُمُعَةِ خَامِسَ عَشَرَ شَهْرٍ رَمَضَانَ

سَنَةِ أَحَدِي وَخَمْسِينَ وَتَمَازِجَ مَا يَدُ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

وَحَسَنًا اللَّهُ وَفِي الرُّكْبَانِ

عَلَيْهِ رَأْفَةُ اللَّهِ وَأَحْمَدُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِندَ أَسَدِ الْوَسْطَى

عَمْرٍو وَآلِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ